

# بلومبيرج: حل قيس سعيد للبرلمان التونسي وتوجهه الاستبدادي لا يجب أن يمرأ



الأحد 3 أبريل 2022 04:57 م

ال كاتب بوبي غوش في مقال على موقع [وكالة بلومبيرج](#) الأمريكية إنه بعد أن أجهز على ديمقراطية تونس، أصيب الرئيس قيس سعيد هذا الأسبوع بالرعب عندما هدد شبها بالتسلل من القبر وأضاف أن البرلمان الذي تم تعليقه بقرار رئاسي في الصيف الماضي، انعقد يوم الأربعاء عبر الأونلاين للتصويت ضد استيلائه على السلطة وكان التحدي جادا بما يكفي لاستثارة رد فعل مشوب بالهلع من قبل قيس سعيد، الذي أعلن حل المؤسسة التشريعية؛ معلنا أن مساعي النواب للقيام بواجباتهم إنما هي محاولة للانقلاب وأكد الكاتب أنه لا ينبغي أن يمر هكذا هذا الذي جرى لمجلس النواب، المؤسسة التشريعية التي أوجدت بعد الإطاحة برئيس مستبد آخر في الربيع العربي عام 2011. واعتبر أنه يتوجب على من هلأوا ورحبوا بميلاده باعتباره خطوة على طريق التحول الديمقراطي في العالم العربي أن يرفعوا أصواتهم مجددا للاحتجاج على خنقه، وأن ينددوا علانية بمن أقدم على ارتكاب هذه الجريمة بحقه.

وشدد على أنه ينبغي على إدارة بايدن وحلفائها الأوروبيين، الذين كانوا للأسف الشديد فاترين جدا في ردهم على التوجه الاستبدادي لدى قيس سعيد، أن يكونوا أكثر حزما في المطالبة بإعادة البرلمان في الحال بكل ما منحه إياه الدستور التونسي من صلاحيات ويقول الرئيس إنه سيصوغ دستورا جديدا ويخضعه للاستفتاء في الصيف، ولكن ينبغي أن يوضح له بأن المجتمع الدولي سوف يعتبر تلك الإجراءات غير شرعية، ما لم يتم إقرارها من قبل السلطة التشريعية.

ويقول غوش إن الشرعية هي الأساس وكون قيس سعيد انتابه الفزع بسبب اجتماع عبر الأونلاين لمشرعين كان قد أصدر أمرا بتوقيفهم عن العمل، إنما يؤكد أن المفتاح بيد السلطة التشريعية، ويستدل من رد فعله أنه فقد المبادرة ولذا - يضيف الكاتب - فإن الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية، التي تشكل معا أكبر كتلة تقدم المساعدات لتونس وتتعامل معها تجاريا، أمامها فرصة سانحة للضغط على الرئيس حتى يبعث الحياة من جديد في جسد الديمقراطية التي خنقها بيديه المساعدات والتجارة، وكذلك الحاجة الماسة لمساعدة صندوق النقد الدولي، ينبغي أن تكون جميعها مشروطة بإصلاح قيس سعيد لسلوكه.

ويرى الكاتب أنه رغم كل ما كان يشوبه من عيوب وقصور، كان برلمان تونس ناتجا عن أنزه انتخابات تجري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فعلى النقيض من إيران أو مصر، لم يكن هناك وجود لثيوقراطي أو طاغية يزور الانتخابات في 2014 وفي 2019. وعلى النقيض من المجالس التشريعية في كل من لبنان والعراق، لم يصمم مجلس تونس بناء على محاصصة طائفية أو عرقية.

ويقول إنه مثله مثل أعضاء البرلمان، اختير قيس سعيد في انتخابات حرة ونزيهة، بخلفيته القانونية الدستورية أكثر ما جذب الناخبين إليه كان كونه سياسيا من خارج الأطر المعهودة كان التونسيون يرجون أن يقوم بإعادة تنشيط الاقتصاد، من خلال تجاوز الانسداد الحاصل بسبب الأزمة بين الفصائل الإسلامية والعلمانية في البرلمان، وبسبب مقاومة النقابات المهنية للإصلاح.

ونوه الكاتب أنه عندما أقدم على تعطيل البرلمان، ظن كثير من التونسيين بأن ذلك كان بمنزلة حل للعقدة، وحسبوا أن الرئيس سوف يتمكن من إنجاز الإصلاحات بدون مشاركة من الأحزاب السياسية التي فشلت في عمل شيء وحتى الاتحاد العام للشغل، وجد نفسه مضطرا لمنحه الفرصة، فمع أن زعماء الاتحاد انتقدوا استيلاء الرئيس على السلطة، إلا أنهم لم يدعوا إلى إضرابات عامة وأشار هنا إلى أنه "يحتمل أن يكون ترددهم متأثرا بالمسيرات الحاشدة التي نظمها أنصار سعيد".

وذكر أنه بدوره وعد سعيد بإجراء استشارة مباشرة مع الناس حول صياغة قوانين جديدة، ووعد بأنهم سوف يتمكنون قريبا من انتخاب برلمان جديد ولكن، وكما هو الحال دوما مع الطغاة المستبدين، استخدم الرئيس سلطاته التنفيذية لمراكمة مزيد من السلطة فبعد أن طبق بيديه على عنق البرلمان، تمكن من احتواء الجيش وتسيير القضاء.

لكن الكاتب يختم "أنه في هذه الأثناء، استمر الاقتصاد في التراجع ولم تصل بعد مساعدة صندوق النقد الدولي وورد في ملاحظة بحثية أخيرة لمؤسسة مورغان ستانلي، أن تونس تواجه مخاطر العجز عن سداد ديونها في عام 2023".